واقع مخابر البحث العلمي في الجامعة ومقترحات تطويرها

(حسب رأي عينة من أساتذة العلوم الاجتماعية)

الأستاذ/ أحمد فلوح*

المركز الجامعي غليزان، الجزائر

تاريخ الاستلام:2018/05/20 تاريخ القبول للنشر:2018/06/22 تاريخ النشر: 2018/06/28

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على واقع مخابر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ومقترحات تطويرها من وجهة نظر عينة من أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبيان يتكون من 46 عبارة موزعة على أربعة أبعاد وزعت على عينة من الأساتذة ينتمون لتخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية وتوصلت الدراسة الى أن مخابر البحث العلمي في وضعية غير مرضية، وان دورها ومساهمتها ضعيفة في التنمية، وان هناك عواقب وخيمة على الباحث والجامعة والمجتمع نتيجة ضعف مخابر البحث، ولقد قدم الأساتذة أفراد عينة الدراسة مجموعة من الاقتراحات لتطوير مخابر البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: الجامعة الجزائرية، البحث العلمي، مخابر البحث.

The reality of scientific research laboratories in the university and proposals for its development
(According to the opinion of a sample of social science professors)

***Abstract*:**
The study aimed to identify the reality of scientific research laboratories in the Algerian University and the proposals to develop them from the point of view of a sample of professors of humanities and social sciences at the University Center of Relizane. In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was prepared consisting of 46 words distributed over four dimensions distributed to a sample of professors belonging to the social and human sciences disciplines. The study concluded that the scientific research laboratories are in an unsatisfactory situation, and that there are serious consequences for the researcher and the university and society as a result of weak research laboratories, and the professors gave the members of the study sample a set of suggestions for the development of scientific research laboratories.

***Keywords*:** Algerian University - Scientific Research - Research Laboratories

* felouha@yahoo.fr

مقدمة:

البحث العلمي إضافة إلى انه احد الوظائف والمهام التي تميز الجامعة في هذا العصر، هو أهم ما يميز الجامعة عن المؤسسات التربوية والتعليمية وباقي مؤسسات المجتمع، فالجامعة هي البيئة الحاضنة التي يمارس فيها البحث، و يعتبر أيضا معيار لتقييم الجامعة وقياس جودتها وإنتاجيتها ودورها ومكانتها بين الجامعات بناءا على مؤشرات علمية، كما أن البحث العلمي أضحى أهم مؤشرات التنافسية العالمية بين الأمم و الشعوب، التي تهتم في الاستثمار فيه، لان الدول والمجتمعات أدركت أهمية البحث العلمي كوسيلة و أداة للتقدم والتطور وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة.
والجامعة باعتبارها مؤسسة بحثية تعمل على إنتاج ونشر المعرفة العلمية بطريقة نظرية و امبريقية من خلال البحوث والدراسات العلمية التي تنجز بشكل فردي أو على مستوى المخابر وفرق البحث تساهم في إشباع حاجات المجتمع الأساسية في كافة مجالاته(زايدي وهويدي،2016،480).

وتعتبر مخابر البحث في الجامعات الهيئات الأساسية والقاعدية للبحث، لتنفيذ إستراتيجية وأهداف البحث العلمي التي تضعها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث توكل لها مهمة تحقيق أهداف البحث والتنمية، وإجراء الدراسات والبحوث، ونشر المعرفة،وترقية العلم، وتحسين التكوين وإعداد الباحثين، وتوفير للباحثين البيئة المناسبة للإنتاج والإبداع والابتكار والتطور في مختلف المجالات.

ومخابر البحث في الدول المتطورة هي أداة فعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهي التي يعتمد عليها في رسم الاستراتيجيات واتخاذ القرارات. فالازدهار والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والتعليمي والصحي والعلمي والتكنولوجي الذي وصلت إليه الأمم المتقدمة كان بفضل نتائج البحوث والدراسات والمقترحات التي توصل إليها الباحثين والعلماء الذين هم النواة الحقيقية لمخابر البحث، فتجسدت في استراتيجيات وخطط ومشاريع أتت أكلها.

أما في الدول السائرة في طريق النمو رغم إدراكها لأهمية البحث العلمي ومخابر البحث خصوصا، لم تستطيع أن تجسد تلك الأهمية على الواقع، حيث مخابر البحث العلمي لا تساهم بالقدر الكافي في التنمية، ولا يعتمد عليها كثيرا في اتخاذ القرارات ولا يعتد بها، وإنما يعود القرار للسياسي والإداري عوض الباحث والعالم.إضافة إلى العراقيل والصعوبات المختلفة التي تعطل مسيرة البحث العلمي، ومن ذلك البحث الاجتماعي حيث توصلت حفحوف(187،2008) إلى أن تخلف البحث الاجتماعي يعود أساسا إلى معوقات خارجية تمثلت في المعوقات المعلوماتية و المكتبية، المعوقات الإدارية، والمعوقات المادية والمالية وأخيرا المعوقات السياسية.هذا بالإضافة إلى بعض المعوقات المتعلقة بالباحث الاجتماعي.
والجزائر من بين دول العالم الثالث والعالم العربي التي أولت اهتمام كبيرا للبحث العلمي وبذلت مجهودات كبيرة لإعطاء مكانة للبحث العلمي في السياسة التنموية للبلاد و من ذلك إنشاء مخابر للبحث على مستوى الجامعات.ولقد حان الوقت لتقييم سياسة إنشاء المخابر ومدى تحقق الأهداف المرسومة لها، من اجل النهوض بالبحث العلمي ليصبح أداة فعالة في التنمية.

1- الإشكالية:

المتتبع لمستجدات العصر الحالي، على مستوى المفاهيم والتطبيقات و ميكانيزمات واليات العمل، والتغيير والتطور والتنمية على مختلف الأصعدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتكنولوجية، يكتشف العلاقة الحديثة والقوية التي تولدت بين المجتمع والجامعة والبحث العلمي.حيث ترتبط سياسة المجتمع بسياسة الجامعة وبسياسة البحث العلمي، فالمجتمع يعتمد على الجامعة لوضع سياسته التنموية، والجامعة تعتمد البحث العلمي لتحقيق أهداف المجتمع.وغدى البحث أداة ووسيلة حقيقية فعالة معول عليها في التنمية الشاملة

والمستدامة.فالبحث العلمي هو عماد تحقيق أهداف الجامعة والنهوض بالمجتمع وحل مشكلاته وتطويره وتحقيق آمال أفراد المجتمع.

وانطلاق من أهمية البحث العلمي وتجسيدا للعلاقة بين المجتمع والجامعة والبحث، بذلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجهودات جبارة من أجل النهوض بالبحث العلمي وتطويره، فقامت بتأسيس تنظيمات وهيئات لغرض تحقيق الأهداف المسطرة تجسدت فعليا كبداية أولى سنة 1999 بوضع قانون إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وتسييرها. وقد كان الهدف من إنشاء مخابر البحث هو تحقيق أهداف البحث العلمي في إطار سياسة تنموية شاملة من خلال تنفيذ وانجاز الدراسات وأعمال البحث من جهة، والمشاركة في التكوين وتحسين المستوى وتحصيل ونشر المعرفة من جهة ثانية.

وببدو أن مخابر البحث لم تحقق الأهداف المرجوة منها،حيث يرى عبد الحميد جفال (2011) انه تواجهها مجموعة من العراقيل:انعدام التنسيق بين المخابر خاصة المتقاربة في التخصص، ضعف الحوافز المالية للباحثين إن لم نقل انعدامه،صعوبة الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتجاوز العلاقة المرضية بين منتج البحث ومستهلكه، ضعف نسبة الاستهلاك بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية وثقلها التي ميزت تسيير الغلاف المالي المخصص للبحث(زايدي وهويدي،2016،482).

وأيضا اعترفت الوزارة الوصية بضعف مخابر، مما جعل (عبد الحفيظ أوراق) المدير العام للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي يصرح بأن جميع المخابر العلمية التي لا تعمل ستمنع من التمويل، فيما ستصنف المخابر إلى وطنية ومحلية بناءا على جملة من المعايير. و قد انطلقت عملية إحصاء وتطهير وتصنيف المخابر حسب مقاييس موحدة منذ سنة 2016 وتسعى الوزارة إلى إعادة النظر في بعضها وربما إلغاء وتوقيف بعض المخابر نظرا للعجز في تحقيق الأهداف. كما يفرض على المخابر الإنتاج المتواصل للبحوث العلمية والعمل على تكوين طلبة الدكتوراه وإشراكهم في مختلف العمليات والقيام بالنشر في مجلّات علمية ترتقي هي الأخرى تدريجيا إلى مستوى المجلاّت العلمية المحكّمة الوطنية والدولية، كما دعت المديرية العامة للبحث العلمي بالوزارة إلى مساهمة جميع المؤسسات الجامعية في تسهيل الإجراءات وإزالة جميع العراقيل من أجل التشجيع على تطوير البحث العلمي وترقية الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي(صالح فلاق شبرة، 2016).

وبناء على ما سبق تم صياغة مشكلة البحث كالآتي: ما واقع مخابر البحث العلمي في الجامعات الجزائرية ؟ وما مقترحات النهوض بها وتطويرها؟.

وتنبثق عنها التساؤلات التالية:

1- ما هو واقع مخابر البحث العلمي حسب وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان؟.

2- ما درجة تحقيق مخابر البحث للأهداف المرجوة منها حسب وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان؟.

3- ما هي عواقب ضعف مخابر البحث حسب وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان؟.

4- ما مدى موافقة أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان على اقتراحات تطوير مخابر البحث ؟.

5- هل يوجد فرق دال إحصائيا بين الأساتذة في نظرتهم لواقع مخابر البحث وسبل تطويرها يعزى لمتغير الجنس؟.

6- هل يوجد فرق دال إحصائيا بين الأساتذة في نظرتهم لواقع مخابر البحث وسبل تطويرها يعزى لمتغير العضوية في المخبر؟.

2- فروض الدراسة:

1-يوجد واقع غير مرضي في مخابر البحث العلمي حسب وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان؟.

2- توجد درجة ضعيفة في تحقيق مخابر البحث للأهداف المرجوة منها حسب وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان؟.

3- توجد عدة عواقب سلبية جراء ضعف مخابر البحث حسب وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان؟.

4- هناك درجة موافقة عالية على اقتراحات تطوير مخابر البحث من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان؟.

5- لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الأساتذة في نظرتهم لواقع مخابر البحث وسبل تطويرها يعزى لمتغير الجنس؟.

6- لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الأساتذة في نظرتهم لواقع مخابر البحث وسبل تطويرها يعزى لمتغير العضوية في المخبر؟.

3- أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- الهدف العام هو التعرف على الواقع الراهن لمخابر البحث من وجهة نظر عينة من الباحثين الجامعيين.
- التعرف على دور و أداء مخابر البحث في الجزائرية في الظرف الراهن.
- تحديد وتقييم طبيعة النشاطات التي تقوم بها المخابر ودورها في التنمية.
- التعرف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه مخابر البحث.
- التعرف على عواقب ضعف أداء مخابر البحث على الباحثين وعلى الجامعة وعلى البحث العلمي وعلى التنمية.

- وضع مقترحات لتفعيل دور مخابر البحث في ترقية البحث العلمي وفي الإسهام في التنمية الوطنية.

4- أهمية الدراسة:

أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها، فمخابر البحث هي أدوات وهياكل لتفعيل البحث العلمي وترقيته، وهي مؤسسات لإنتاج المعرفة، والمساهمة في التنمية، من خلال انجاز الدراسات والبحوث التي تعالج مختلف مشكلات المجتمع بغية إيجاد الحلول لها. و بناءا على ذلك فموضوع البحث يكتسي أهمية كبيرة، وتتحدد أهميته في دراستنا في الآتي:

-أهمية الكشف والتعرف على الواقع الراهن لمخابر البحث، لأنه لابد من وضع تقييم للمخابر وهو أول خطوة سليمة لتقويم وإصلاح مخابر البحث والبحث العلمي بشكل عام.

-أهمية التعرف على جوانب القوة والضعف في أداء المخابر للأدوار الموكلة لها.من اجل تقوية وتدعيم الايجابيات والقضاء على السلبيات.

-أهمية التعرف على الأدوار الحالية التي تقوم بها المخابر والأدوار التي تشهد عجز في أدائها وأسباب ذلك. ومن ذلك أهمية التعرف على نصيب مخابر البحث في التنمية الوطنية.

-أهمية التعرف على عواقب ضعف البحث العلمي على الباحثين، والإنتاج العلمي من دراسات وبحوث وجدواها، وعلى مخابر البحث، وعلى البحث العلمي، وعلى التنمية.

-أهمية التعرف على رأي الباحثين في كل العناصر السابقة المتعلقة بواقع مخابر البحث، وأهمية التعرف على رأيهم ومقترحاتهم لترقية المخابر وتفعيل دورها.

-أهمية استفادة الوزارة الوصية بنتائج مثل هذه الدراسات واستغلالها لتشخيص واقع البحث العلمي ولإصلاح منظومة البحث العلمي عامة، ومنظومة إنشاء المخابر وتحديد أدوارها بدقة وتمويلها وتحديد المكافئات والحوافز للباحثين لرفع هممهم وتحفيزهم على البحث والإنتاج الذي يساهم في التنمية، ويرقي البحث ويعلي مكانة العلم، ويرفع شان وطننا.

5- حدود الدراسة:

الدراسة محددة بعوامل زمنية ومكانية،وبشرية، وموضوعية، تتطلب التحفظ في تعميم النتائج وهي:

- الحدود الزمنية والمكانية: الدراسة أجريت في شهر أكتوبر 2017 بالمركز الجامعي غليزان .
- الحدود البشرية:عينة الدراسة تمثلت في 20 أستاذا وأستاذة من معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- الحدود الموضوعية:أداة الدراسة تمثلت في استبيان مكون من 46 فقرة موزعة على أربعة أبعاد.

6- تحديد مصطلحات الدراسة:

- **الجامعة:** الجامعة مؤسسة اجتماعية تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تضطلع بوظائف رئيسية ثلاث التعليم والتكوين، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.والمكونات الأساسية لمجتمع الجامعة هم الطلبة و الأساتذة، والجامعة بمهامها ومستوى أفراد مجتمعها ارقي مؤسسات المجتمع، وهي قمة الهرم التعليمي في أي مجتمع في العالم.
- **البحث العلمي:** البحث العلمي وظيفة تميز المؤسسة الجامعية عن باقي المؤسسات التعليمية في المجتمع، وهو وظيفة أساسية للجامعة، وهو نشاط نظري أو تطبيقي،أو كليهما معا يقوم على قواعد وخطوات معينة وأدوات وطرق محددة، ويهدف إلى استقصاء وجمع المعلومات والبيانات عن الظواهر والمشكلات والموضوعات، بغية التعرف على حقيقتها وتشخيصها والتنبؤ بمسارها واقتراح الإجراءات بشأنها، خدمة للفرد والمجتمع.ويقوم بالبحث باحثين متخصصين تلقوا تكوينا وتأهيلا متخصصا في مجال من مجلات العلم والمعرفة في الجامعة ومعاهد التكوين العالي.
- **المخبر:** هي هيئة وهيكل علمي يتشكل على الأقل من ثلاث فرق بحث، وكل فرقة بحث تجمع مجموعة من 3 إلى 6 باحثين للبحث في محور معين.وينتمي المخبر للجامعة،و يشرف على إدارته مدير ومجلس علمي، والمخابر تمثل مؤسسات بحثية مستقلة إداريا وماليا نسبيا، يحكمها قانون خاص وتخضع لإجراءات محددة في نشأتها وتكوينها وأهدافها وتسييرها وتقييمها.وإنشاء مخابر البحث يدخل ضمن سياسة البحث العلمي التي تنتهجها الوصاية والدولة الجزائرية(مرسوم تنفيذي رقم99-244 الصادر في 31 أكتوبر 1999 ،5-8).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: الجامعة الجزائرية:

كان على الجزائر بعد حصولها على الاستقلال سنة 1962 رفع التحدي وبناء منظومة التكوين والتعليم العاليين قصد تكوين أبنائها وضمان الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعد الحصول على الاستقلال السياسي.وبدأت مسيرة البناء والإصلاح ابتداء من سنة 1962 ، حيث تم إنشاء وزارة التربية سنة 1963 التي كانت تشرف على جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم الجامعي العالي الذي مثلته في تلك الفترة جامعة الجزائر التي تأسست سنة 1909(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2012،16).

ويتحدد مفهوم الجامعة الجزائرية حسب القانون الجزائري كالتالي:الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.وتتكون من رئاسة الجامعة ومن مصالح إدارية وتقنية من

هيئات ومن عدد من الكليات والمعاهد ، وتتكون كل كلية أو معهد من عدد من التخصصات.(مرسوم التنفيذي رقم 03-279 الصادر في 23غشت 2003).

1- مسيرة الجامعة الجزائرية :

ولقد مر مسار بناء المنظومة الجزائرية للتعليم العالي بأربعة مراحل كم جاء في الكتاب الدليل(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2012) و هي:

- المرحلة الأولى إرساء قواعد الجامعة الوطنية (الجزائرية).
- المرحلة الثانية تنفيذ إصلاح منظومة التعليم العالي سنة 1971 والذي دعم وصحح سنة 1982 وسنة 1984.
- المرحلة الثالثة دعم المنظومة وعقلنتها من خلال قانون 99-05 المؤرخ في 4 أفريل 1999.
- المرحلة الرابعة تطبيق النظام العالمي : نظام ليسانس.ماستر. دكتوراه الذي شرع في تطبيقه سنة 2004.

● المرحلة الأولى: إرساء قواعد الجامعة الوطنية (الجزائرية): مرحلة تأسيس الجامعة الجزائرية:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال جامعة واحدة تضم أربع كليات: الطب- العلوم- الآداب والعلوم الإنسانية – الحقوق والعلوم الاقتصادية .لذا تميزت هذه المرحلة بإعادة بناء والتأسيس للجامعة الجزائرية .

● المرحلة الثانية: وتمثلت في تنفيذ إصلاح منظومة التعليم العالي سنة 1971 والذي دعم وصحح سنة 1982 وسنة 1984.وبدأت هذه المرحلة بإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، والشروع في إصلاح التعليم العالي سنة 1971 ، الذي اعتبر إصلاح جذري تمثلت معالمه في :

- إعادة صياغة برامج التكوين
- التنظيم البيداغوجي الجديد للدراسة باعتماد نظام السداسيات
- تكثيف نماء التعليم العالي من خلال زيادة عدد الملتحقين بالتعليم العالي
- إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية

- تعزيز منظومة التعليم العالي (1982- 1984):من خلال إدماج التعليم العالي ضمن عملية التخطيط الوطني الشاملة ، حيث تم إعادة تنظيم إجراءات الالتحاق بالجامعة، وإعادة تنظيم الجذوع المشتركة وتحديد الحاجيات السنوية للمتخرجين .

● المرحلة الثالثة: تعزيز منظومة التعليم العالي وعقلنتها: تعد سنة 1999 تاريخ هام في مسيرة تطور منظومة التعليم العالي بإصدار قانون توجيهي رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 وهو يمثل خلاصة ما تم انجازه منذ الاستقلال من اطر قانونية وتنظيمية ، و يعيد التأكيد بالمبادئ التي تسير النظام الجامعي ويحدد الأهداف الواجب تحقيقها.

● المرحلة الرابعة: اعتماد نظام ليسانس .ماستر. دكتوراه سنة 2005/2004:الذي يعتبر هندسة جديدة لعروض التكوين العالي. و يتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات:

– **الليسانس**: يشتمل على ستة سداسيات كما يتضمن مرحلتين أوالهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات و ثاني مرحلة تكوين متخصص.
– **الماستر:** و يشتمل على أربعة سداسيات، يحضر هذا التكوين لمهمتين مهنية و بحثية.
– **الدكتوراه:** يضمن هذا الطور تكوينا تبلغ مدته ست سداسيات و يتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2012،18-26).

2- المبادئ الأساسية لإستراتيجية التعليم العالي :

هدف إصلاح المنظومة الجامعية منذ الاستقلال إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

- الدمقرطة: تحقيق ديمقراطية التعليم بفتح التعليم العالي لأكبر عدد ممكن من المسجلين، ولكل الفئات الاجتماعية من كل الجهات والمناطق وللذكور والإناث.
- الجزارة: تعني تدخلا على مستوى برامج التعليم لتكييفها مع الاحتياجات الوطنية من الإطارات حيث تمت جزارة سلك الأساتذة بشكل كامل سنة 2002/2001.
- التعريب :كان في السنوات الأولى من الاستقلال يقتصر على معهد الدراسات الإسلامية واللغة العربية وتوسع إلى مواد وتخصصات أخرى، حيث تم تقدم التعريب في العلوم الاجتماعية وعلوم الأرض والحياة منذ سنة 1989.
- التوجه العلمي والتقني:قد ساهمت الأهمية التي أولتها الدولة إلى مسالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجهد التصنيع وتثمين الموارد الطبيعية في تعزيز التوجه العلمي والتقني.وأصبحت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية منذ سنة 1987/1986 تناهز 73.00 من مجموع المسجلين مع أغلبية مسجلة في شعبة التكنولوجيا بنسبة 34.00.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2012،26-30)

3- انجازات التعليم العالي في الجزائر:

من الانجازات التي حققها التعليم العالي في الجزائر:

-ارتفاع تعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي: من 1317 طالبا سنة 1961مسجلا في جامعة الجزائر وملحقتيها بوهران و قسنطينة إلى 1.300.000 سنة 2012، ليصل إلى المليون ونصف المليون سنة 2015. يتوزعون على 92 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية .

-ارتفاع نسبة التأطير وتنوعه :كان عددهم 298 سنة 1962 ليصل إلى 47.000.000 أستاذا من بينهم نسبة 40.00 من العنصر النسوي.

- توسعة شبكة المرافق القاعدية : حيث سنة 1962 كانت موجودة جامعة واحدة هي جامعة الجزائر ، وبدأت عملية انجاز المرافق الأساسية الجامعية التي مرت بعدة مراحل، مرحلة الانجازات الكبرى (1962- 1980) ثم مرحلة توسيع الشبكة الجامعية (1980-1988) والمرحلة الثالثة مرحلة النضج (1999-إلى سنة 2012).ليصل عدد مؤسسات التعليم العالي سنة 2012 إلى 92 مؤسسة (جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا) موزعة على 48 ولاية.

- إنشاء الندوات الجهوية (الوسط والشرق والعرب) سنة 2001 التي تشكل الندوة الوطنية للجامعات التي يرأسها الوزير، والهيئة عبارة عن إطار يتم فيه التشاور والتنسيق والتقييم لنشاطات شبكة التعليم العالي وانتهاج السياسة المسطرة من الوزارة.

-إنشاء أجهزة التقييم وضمان جودة التعليم العالي:تم تأسيس جهازين للتقويم في سنة 2010 وهما:

1-المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: مكلف بتقييم الاستراتيجيات والوسائل التي يتم وضعها في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .وتقدير الاحتياجات المتعلقة بالكفاءات وتحليل تطور المنظومة الوطنية للبحث.

2- اللجنة الوطنية لتقويم مؤسسات التعليم العالي:من مهامها تقييم مجموع نشاطات وأعمال مؤسسات التعليم والتكوين العاليين بصفة منتظمة ،و إعداد نظام مرجعي ومعياري، وتحليل أعمال المؤسسات(وزارة التعليم العالي،2012،31-74).

ثانيا:البحث العلمي:

1- **تعريف البحث العلمي**: البحث في اللغة هو التفحص والتفتيش و في الاصطلاح هو اثبات النسبة الايجابية بين الشيئين بطريقة الاستدلال، وهو مجموع الطرق الموصلة إلى معرفة الحقيقة. ويعرف على انه " عملية الوصول إلى حل معتمد عليه للمشكلات التي تواجه الباحث وذلك من خلال الجمع المنظم و المتناسق للمعلومات ثم تحليلها وتفسيرها"' (تركي ،1984، 15).

وعرفه John w .best(1983) بأنه" محاولة دقيقة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره ".(معمرية، بشير:2007، 70). و" البحث العلمي أداة ووسيلة موضوعية للكشف عن الحقيقة العلمية وهو طريق مقبول لتثبيت وترسيخ الحقيقة في المجالات الإنسانية". و هو "معبر لتغيير الواقع، ودفع عجلة التنمية داخل المجتمع، وضرورة لتطوير البيئة وحل مشكلاتها، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار".(شحاتة،41،2001). وذلك عن طريق " الاستخدام المنتظم لعدد من الأساليب المتخصصة والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما عما يمكن الحصول عليه بطرق أخرى اقل تمييزا"(عفيفي، 1983،12- 15).

و حتى يمكن اعتبار دراسة معينة بحثا كاملا يجب أن تتوفر في هذه الدراسة العوامل التالية :

- أن تكون هناك مشكلة تستدعي الحل .
- وجود الدليل الذي يحتوي الحقائق التي تم إثباتها.
- التحليل الدقيق للدليل وتصنيفه.
- استخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج أو إثباتات حقيقية يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلة.
- الحل المحدد وهو يعتبر الإجابة على السؤال أو المشكلة التي تواجه الباحث .(بدر، 1986، 26).

2- أنواع البحوث:

2-1- التقسيم حسب طبيعة البحوث:

- بحوث أساسية أو بحثه أو نظرية: هي أنواع النشاط العلمي الذي يكون الغرض الأساسي المباشر منه هو التوصل إلى حقائق وقوانين علمية محققة. كما يؤسس للبحوث التطبيقية المستقبلية من ناحية ثانية، وأيضا له بعدا إنسانيا من جهة وبعدا تخطيطيا ينظر إلى المستقبل ويستعد له من جهة أخرى.
- بحوث تطبيقية: تشير إلى أنواع النشاط العلمي الذي يكون الغرض الأساسي والمباشر منه هو تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة أو التوصل الى معرفة لها قيمتها وفائدتها العلمية في حل بعض المشكلات الملحة. ويتولى القيام به مؤسسات البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص، ويمكن أن يوجد في الجامعات بعض من أوجه البحوث التطبيقية.
- . بحوث التطوير: وتهدف إلى نقل التكنولوجية المعاصرة وتطويعها لصالح البلد وتطوير تقنيات محلية تناسبه. (تركي،1984؛ جميل،2013)

2-2- التقسيم حسب المناهج والأساليب المستخدمة:

- بحوث وصفية : تهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث او أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات عنها ووصف الظواهر الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد في الواقع. وتشمل البحوث الوصفية : الدراسات المسحية- دراسات الحالة- دراسات النمو (التطورية).
- بحوث تاريخية: يركز البحث عادة على التغير والنمو والتطور في الأفكار والاتجاهات والممارسات سواء لدى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الاجتماعية المختلفة.
- بحوث تجريبية:تبحث المشكلات والظواهر على أساس من المنهج التجريبي القائم على الملاحظة وفرض الفروض والتجربة الدقيقة المضبوطة.وتعتبر التجربة العلمية مصدرا رئيسا للوصول إلى النتائج أو الحلول للمشكلات التي يدرسها البحث العلمي. ويندرج ضمن هذا النوع من البحوث التجربة المعملية والتجربة الميدانية.(تركي،1984).

ويرى آخرون تصنيف البحوث التي تتصل بالعلاقات الاجتماعية إلى :

- الدراسات الاستطلاعية (الكشفية أو الصياغية): يهدف إلى التعرف على المشكلة، وهذا النوع من الدراسة يقوم به الباحث عامة عندما يكون ميدان البحث جديدا، أو أن مستوى المعلومات عن البحث قليل.

- الدراسات الوصفية والتشخيصية: يقوم به الباحث لتحديد سمات وخصائص ظاهرة معينة تحديد كيفيا أو كميا الدراسات التجريبية،و تحتاج إلى دقة حيث يقوم الباحث باختبار صحة الفروض العلمية عن طريق التجربة.(بدر، 1986).

ثالثا:البحث العلمي في الجزائر:

في البداية نشير إلى بعض الأرقام والإحصائيات المهمة لها علاقة بالبحث، وبالمؤسسات التعليم والتكوين العالي التي تحتضن البحث العلمي، حيث يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، 106 مؤسسة للتعليم العالي موزعة عبر 48 ولاية، 50 جامعة و 13 مركز جامعي، 20 مدرسة وطنية عليا، و 10 مدارس عليا، و11 مدرسة عليا للأساتذة، و ملحقتين جامعيتين(موقع وزارة العليم العالي والبحث العلمي).

1-مسيرة وتنظيم البحث العلمي في الجزائر:

- مرحلة ما قبل الاستقلال:كانت نشاطات البحث تعتمد على مؤسسات متخصصة والمؤسسات الجامعية.وكان البحث العلمي متمركزا في الجزائر العاصمة فقط، باعتبار وجود جامعة وحيدة هي جامعة الجزائر.

- مرحلة ما بعد الاستقلال: تعود القرارات الجزائرية الأولى في تنظيم البحث العلمي إلى بداية السبعينات وذلك باستحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تكرس إدماج البحث العلمي في نشاطات التعليم العالي وإنشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي سنة 1973، التي حلت سنة 1983.

وتعود عملية بعث الحركية في البحث العلمي إلى سنة 1986 وذلك بعد الإنشاء الرسمي الأولى لفرق ووحدات البحث، وتميزت هذه الفترة بتجريب مخططات متتالية تهدف إلى تنظيم البحث العلمي.وتجسدت هذه الإرادة سنة 1998 بإصدار قانون توجيهي وبرنامج خماسي متعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كانت الغاية من هذا القانون هو إنشاء صرح مؤسساتي للبحث يمكنه ضمان استقرار المؤسسات وديمومة المهام وتناسق الأهداف وتعبئة الكفاءات البشرية، ورصد الوسائل المادية والمالية..وفي سنة 1998 تمثل نقطة انطلاق حقيقية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، ولقد تشكلت هيئات وهياكل لتحقيق الإستراتيجية التي جاء بها القانون الجديد تمثلت في الآتي:

- هيئات لإعداد وتسطير السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي: وأهمها

– المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني : مهمته تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

– المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: مهمته تقييم البحث وإعداد آليات التقييم والمتابعة.

– اللجان المتعددة القطاعات: و منها الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي المكلفة بمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني للبحث.

- هياكل ترقية وتنفيذ البحث العلمي والتطوير التكنولوجي :متمثلة في :

– المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي: موجهة للبحث على مستوى القطاع.

– وحدة البحث :مكلفة بتنفيذ ميدان معين من ميادين البحث، ملحقة بالمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي.

مخابر البحث (في الجامعة): تتمتع باستقلالية التسيير، تنشا في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، ويمكن إنشاءها في المؤسسات العمومية(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2012،85).

ولقد أضاف القانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فبراير 2008 أهداف أخرى أكثر تحديدا ووضوحا.

2 -تطوير البحث العلمي في الجزائر:

لقد أصدرت وزارة التعليم العالي قانون رقم 15-21مؤرخ في 18ربيع الاول عام 1437 الموافق 30ديسمبر سنة 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. من اجل تطوير البحث العلمي والتكنولوجي

يواكب التطورات الاجتماعية داخل البلاد ، ويسعى لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي ، ويبعث حركية في أنشطة البحث العلمي للمساهمة الفعالة في التنمية الشاملة الوطنية. فهو مشروع تطويري تضمن أهدافا و أفكارا وإجراءات جديدة، تحتاج إلى إجراءات أخرى تفصيلية ينتظر صدورها حسب ما جاء في القانون من اجل اكتمال الصورة عن سياسة تطوير البحث العلمي والتكنولوجي الجديدة. وسنعرض في الآتي إلى أهم ما جاء به هذا القانون التوجيهي.

- يحدد هذا القانون التوجيهي المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .
- يعد البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من الأولويات الوطنية .

ويرمي هذا القانون التوجيهي إلى ما يلي :

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي.
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
- فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيه.
- دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها.
- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها.
- ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين و مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى ، وتحفيز تثمين نتائج البحث.
- دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .
- تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من اجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ويمكن المتعاملين الاقتصاديين الاستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ويستفيدون مقابل ذلك من إجراءات تحفيزية وتشجيعية تحدد بموجب قوانين المالية.

يمكن المتعاملين الاقتصاديين الذين يتولون نشاط البحث والتطوير الاستفادة من اعتمادات مالية تصدر عن الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وفق شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

-أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

تم تحديد أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي حسب القانون في المادتين 7و8 ، وسنعرض بعض الأهداف التي جاءت فيهما:

-يهدف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.

تتمثل الأهداف الأساسية للبحث والتطوير التكنولوجي على الخصوص فيما يأتي:

- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين لا سيما بتحسين نوعية التكوين.
- الترقية الشاملة للمعارف.
- تطوير مجتمع المعلومات.
- حماية البيئة وترقية الاقتصاد الأخضر والتكيف مع التغيرات المناخية.
- ترقية المدينة وترقيتها
- ترقية الشباب ترقية العلوم الاجتماعية والإنسانية وتطويرها .
- تعميق الدراسات في العلوم والحضارة الإسلامية.
- حماية التراث الثقافي والحضاري الوطني وتثمينه.(قانون رقم 15-21 الصادر في 30 ديسمبر سنة 2015،6-14).

رابعا:مخابر البحث في الجامعة الجزائرية:

يتمثل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية في عدة هيئات ومؤسسات علمية وهي:مراكز البحث، وحدات البحث، ووكالات البحث، و مخابر البحث 1439 على المستوى الوطني حسب إحصاء سنة 2017.منها 167 في العلوم الاجتماعية، و37 في علم النفس، و216 في العلوم الإنسانية والفنون.(موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي).

حيث تعتبر المختبرات العلمية، الأرضية الحقيقية لإنجاز البحث العلمي وإنتاج المعارف و هذا الأخير مستحيل دون مختبرات مجهزة بالأجهزة اللازمة له و في مختلف الميادين، وهذا ما يقتضي توفير المال اللازم للحصول على الأجهزة والعتاد، و غيرها من الموارد التي تحتاجها المختبرات سواء أكانت مادية أو بشرية. (زايدي و هويدي،2016، 481).

ويري (الدكتور مهنانة)أن الدور الذي يجب أن تؤدّيه مخابر البحث في الدفع بعجلة التنمية في البلد هو الدور الريادي، فوحدها مخابر البحث العلمي تستطيع أن تقدّم الدراسات والاستشراف، والإحصاء والاستشارة التي يجب أن تكون قاعدة متينة لكل مشروع اقتصادي واجتماعي كبير، وهو ما لا يوجد على أرض الواقع إلى درجة أن الشركات الكبرى والمؤسسات العمومية الكبيرة صارت تستنجد مباشرة بالمخابر الأجنبية التي تكلّف فواتير ضخمة بالعملة الصعبة(سياسة البحث العلمي في الجزائر...،2015).

ولقد قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ حوالي سنتين بتقييم مخابر البحث وتوصلت إلى ضعف أداء الكثير منها وعدم جدوى وجود بعضها، لهذا تفكر الوزارة بغلق بعض المخابر وتدعيم أخرى وهذا ما كشفه المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي حفيظ أوراقي "بأن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ستقوم بغلق عدد معتبر من المخابر الجامعية يتراوح عددها مابين 300 إلى 400 مخبر من أصل 1440 مخبر الموجودة حاليا على المستوى الوطني .وأضاف نفس المتحدث بأن قرار الغلق جاء بعد مرحلة تقييم شامل دامت سنتين شملت جميع المخابر الجامعية و خلصت إلى "عدم نجاعة" العديد منها فيما سيتم بالمقابل "تدعيم مخابر أخرى ذات مردود علمي".(شبرة،2016).

1-أهداف ومهام مخابر البحث:

يوضح المرسوم التنفيذي رقم 99-244 مؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999، الذي يحدد قواعد إنشاء

مخبر البحث وتنظيمه وتسييره،أهداف ومهام المخبر، الذي كلف حسب المرسوم التنفيذي بما يلي:

- تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال علمي محدد.
- يكلف مخبر البحث بانجاز أعمال بحث متعلقة بموضوع أو عدة مواضيع بحثية محددة.
- انجاز الدراسات وأعمال البحث التي لها علاقة بهدفه.
- المشاركة في إعداد برامج البحث المتعلقة بنشاطاته.
- المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها.
- المشاركة في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج والمنتجات والسلع والخدمات وتطويرها.
- المشاركة في التكوين بواسطة البحث من اجل البحث.
- ترقية نتائج أبحاثه ونشرها.
- جمع المعلومات العلمية والتكنولوجية التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الاطلاع عليها.
- المشاركة في و ضع شبكات بحث ملائمة.

2-قواعد إنشاء المخابر:

ينشأ مخبر بحث حسب المرسوم التنفيذي رقم 99 244-المؤرخ في 31أكتوبر 1999 ، والذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث، وتنظيمه وسيره على أساس المعايير الآتية:

- أهمية نشاطات البحث، بالنسبة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والعلمية، والتكنولوجية للبلاد.
- حجم وديمومة البرنامج العلمي أو التكنولوجي، الذي تندرج فيه نشاطات البحث.
- أثر النتائج المنتظرة، على تطوير المعارف العلمية والتكنولوجية.
- نوعية وحجم القدرات العلمية والتقنية المتوفرة أو الممكن تجنيدها.
- الوسائل المادية، والمالية المتوفرة، أو الواجب اقتنائها.
- زيادة عن المعايير المذكورة، يجب أن يتكون مخبر البحث من أربع فرق على الأقل.

3-تنظيم وعمل في المخابر:

و يحدد المرسوم التنفيذي رقم 99-244 تنظيم وإدارة مخبر البحث، حيث:

- يشرف على المخبر مدير يتولى الإدارة العلمية والتسيير المالي للمخبر ،ومجلس مخبر يتكون من مسئولي فرق البحث ورؤساء مشاريع البحث.

-و يجب أن يتكون من أربع وحدات للبحث، يدير كل واحدة منها باحث مؤهل تتكون كل وحدة من ثلاث باحثين على الأقل.

-يقدم مدير المخبر برامجه وحصيلة نشاطاته إلى أجهزة التقييم التابعة لمؤسسة الإلحاق لدراستها.

-ومجلس المخبر مكلف بإعداد البرامج و تقييم نشاطات البحث والتسيير والموافقة عليها.

-المصادقة على الحصيلات و النفقات المقدمة من طرف مدير المخبر.

- كما أن المخبر له استقلالية التسيير المالي و هو خاضع للرقابة المالية البعدية .

-ويتلقى إعانة مالية من ميزانية الجامعة والمؤسسة الملحق بها.(مرسوم تنفيذي رقم99-244 الصادر في31 أكتوبر 1999،5-8).

-الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على ما بعض من الدراسات حول مخابر البحث، نتعرض لأهم ما جاءت به في الآتي:

-دراسة عطا الله وبن قوة وعمور وزيتوني**(2010):** بعنوان واقع البحث العلمي في الجزائر،هدفت التعرف على واقع البحث العلمي في الجزائر من خلال مخابر البحث العلمي، ومخابر التربية الرياضية كنموذج.حيث تم اختيار مختبرين مخبر من جامعة مستغانم ومخبر من جامعة الجزائر3، تم استخدام الاستبيان لجمع المعطيات، وزع على 16 عنصرا ينتمون للمخبرين وأسفرت نتائج البحث التالي:ان البحث العلمي على مستوى المخابر لا يخدم التطور والتنمية، وان البحوث المنجزة لا تخدم أهداف البحث العلمي، وان ما ينجز يبقى للبحوث الأكاديمية وللترقية المهنية، وأوصى الباحثين بإعادة النظر في نظام التسيير المعتمد للمخابر.

-دراسة مشحوق ابتسام (2011) موضوعها: العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر.وتتلخص إشكالية هذه الدراسة في تساؤل رئيس مفاده: أية علاقة بين مخابر البحث وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر؟ استخدمت الباحثة استبيان متكون من 34 عبارة، وزعت على 78 أستاذا وأستاذة من جامعة سطيف.وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:غياب التنسيق بين مخابر البحث والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية(63 في المائة).ووجود صلة بين المخابر المتقاربة (49 في المائة)،ومساهمات المخبر لا ترقى إلى حد المتوسط في تحسين ظروف عمل الباحثين وتوفير فرص الترقية التي قدرت نسبتها ب(15.76)فقط، وتوفير الدخل المادي بنسبة ضعيفة(5.21 في

المائة)، وتوفير التجهيزات اللازمة للبحث العلمي(14.26)،وتحسين نوعية التكوين في الدراسات العليا(17.73).واعتبرت نسبة معتبرة(أكثر من الثلث) وأن ميزانية التسيير والتجهيز غير كافيتين.ومن الأمور الأكثر ايجابية اعتماد المخابر في نشاطاتها على خطط وبرامج مسطرة مسبقا،وان تنفيذ البرامج البحثية من قبل فرق البحث تهدف إلى تطوير الإنتاج العلمي،وان المخابر توفر للباحث الجو الملائم للباحث وتسهم في تكوينه.كما أن نشاطات المخابر ترتكز على إقامة الأيام الدراسية والملتقيات الوطنية والدولية، والنشر والتأليف، والتكوين لطلبة الدراسات العليا.

-دراسة كمال بطوش وسارة تيتيلة (2014): بعنوان مواقع مخابر البحث بالجامعات الجزائرية : حاجة ضرورية واستثمار تكنولوجي أم استباق للأحداث: دراسة ميدانية بجامعة قسنطينة نموذجا.استخدم فيها الاستبيان، وتكونت العينة من 43 مخبرا و من نتائج الدراسة: أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال له دور في دعم أداء مخابر البحث، من أجل التواصل بين الباحثين والبحث عن المعلومات، ونشر أعمالهم، والتواصل مع مخابر أخرى، ولكن قليلا منهم من خضع إلى تكوين.وخدمة البريد الالكتروني(التراسل) بنسبة(51.80 في المائة) فقط، رغم ان الانترنت من أهم مصادر المعلومات، واعتمادها للتعريف بمخرجات المخبر بنسبة(13 في المائة) فقط ورغم الإلزام الذي فرضته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على هذه المخابر لإنشاء مواقع الكترونية، إلا ان ذلك لم يتجسد كما يجب حيث فقط (25 في المائة) من مخابر البحث لها مواقع تعرف بنشاطاتها وأهدافها وبعض مخرجاتها وفضاء لاتصال الباحثين فيما بينهم وبناء علاقات علمية مع باحثين وهيئات علمية أخرى.وان علاقة المخابر مع الشريك الاجتماعي الاقتصادي نسبة (12 في المائة) وهذا يبرز ضعف التواصل العلمي مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الخارجية.و يعتبر مدراء المخابر بنسبة(76 في المائة) وجود مخابرهم ضمن موقع الجامعة أمرا ايجابيا و يرى البعض الأخر أنه أمر سلبي لضعف هذا الموقع (موقع الجامعة) من حيث بنيته الاتصالية.

-دراسة سليمة عشوري (2015): بعنوان دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية،دراسة ميدانية على مخابر البحث بجامعة بسكرة.استخدم الاستبيان، وطبق على عينة متكونة 17 مخبر.وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن المخابر كيان مناسب لإجراء البحوث وان اغلب المخابر تقوم بالنشر العلمي،المجلة(35.30 في المائة).المنشورات العلمية(23.52 في المائة).إضافة إلى إقامة الأيام الدراسية(أكثر تنظيما) والملتقيات الوطنية (65 في المائة) والملتقيات الدولية(59 في المائة) والندوات الفكرية(41 في المائة)،وأنها تساهم في تكوين الطلبة وتكوين الأساتذة الباحثين، وان علاقة المخبر بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي ضعيفة حيث قدرت نسبتها(23.48 في المائة) فقط.

وفي استطلاع للرأي قامت به (نوّارة لحرش،2015) من جريدة النصر بتاريخ 2 فبراير 2015 حول مخابر البحث مع مجموعة من الباحثين قال (سعيد بوطاجين) أن:"الكثير من المخابر وجدت لتقوم بوظائف لا علاقة لها بالبحث" وأنها تعيش حالة من التعاسة.وقال (محمد الأمين بحري) أن " حركة هذه المخابر قد تجمدت بين طبع المجلات والدوريات المحلية، وإقامة ملتقيات وندوات تنتهي بتوزيع شهادات مشاركة، وبين تربصات ومنح للتنقل في مهمات علمية محلية ودولية". وأكدت (سامية بن عكوش) أن" سوء التخطيط والتسيير جعل الإنتاج المعرفي دون المستوى".وقال (بلكبير بومدين) أن "أغلب مخابر البحث العلمي عندنا أصبحت مثل الدكاكين الخالية من البضائع والمهجورة، تسير بهياكل جامدة ومتصلبة عفى عليها الزمن، ويسيطر عليها منطق بيروقراطي يعطي الأولوية في إدارة البحث العلمي إلى التقارير الإدارية بدلا من العلمية. إضافة إلى فقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول، وعدم توفر الحد الأدنى من شروط العمل.وأوضح (ربوح البشير) أن " السياسة العامة للبحث العلمي ما زالت تحتكم إلى منطق الكم الذي يبتغي دوماً الرفع من عدد المخابر، دون الاكتراث بالجانب الكيفي".

- **تعقيب على الدراسات السابقة:**

الدراسات التي اطلعنا عليها كلها هدفت إلى تقييم وضعية مخابر البحث، وقد استخدمت الاستبيان والمقابلة لجمع المعلومات والمعطيات عن الموضوع، وتكونت عيناتها من مخابر البحث وأساتذة الجامعة من عدة جامعات من

الجزائر، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:ضعف الأداء والإنتاج العلمي للمخابر، وان علاقتها بالمؤسسات الإنتاجية والاقتصادية ضعيفة، وضعف التنسيق بين المخابر، وضعف في الإعلام ونشر أعمالها، واكتفاءها بالتظاهرات العلمية من أيام دراسية وملتقيات وطبع المجلات وبعض المنشورات. وبشكل عام توصلت الدراسات إلى ضعف أداء المخابر وقلة مساهمتها في التنمية.

إجراءات الدراسة الميدانية

1- منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه الدراسات التي تعتمد على جمع المعطيات من الميدان. من خلال توزيع استبيان على عينة من أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية بالمركز الجامعي غليزان و تفريغه وتحليل نتائجها ثم تفسيرها.

2- مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من 59 أستاذ وأستاذة بمعهد العلوم الاجتماعية والإنسانية بالمركز الجامعي غليزان للسنة الجامعية 2017-2018.و تكونت العينة من 20 أستاذا وأستاذة من مختلف التخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع ، فلسفة، علم النفس، تاريخ، انتروبولوجيا) بالمركز الجامعي غليزان. والعينة تمثل ثلث (حوالي 34 في المائة).ولقد تم اختيارها بطريقة العينة العرضية أو بالصدفة، حيث بعد تحديد مجتمع البحث، تم توزيع أداة البحث على الأفراد الذين صادفناهم خلال فترة التطبيق.

ومواصفات العينة تتضح في الجدول كما يلي:

الجدول (01) مواصفات عينة الدراسة

الجامعة	العضوية في المخبر		المجموع	النسبة
	بدون عضوية	عضو		
ذكور	2	8	10	50.00
اناث	6	4	10	50.00
المجموع	8	12	20	100.00

يلاحظ من الجدول رقم 01 أن عدد الذكور والإناث في العينة متساوي، وان عدد أفراد العينة من هم أعضاء في المخبر تقدر ب 60 في المائة، و الأفراد غير الأعضاء 40 في المائة.

3- أدوات الدراسة وخصائصها السيكومترية:

3-1- **أدوات جمع البيانات:**

تم إعداد استبيان لغرض جمع البيانات، من إعداد الباحث اعتمادا على أدب البحث واستبيانات سابقة، وبناء على تجربته الميدانية ومعرفة المتواضعة بموضوع الدراسة. وتضمن الاستبيان 46 عبارة موزعة على أربعة أبعاد هي:

-واقع مخابر البحث (16 عبارة) -دور مخابر البحث(16 عبارة)

–عواقب ضعف مخابر البحث(8 عبارات) -تطوير مخابر البحث(6 عبارات).

وعبارات الاستبيان كلها ذات بدائل ثلاثة للإجابة نعم –لا –متردد. وتعطى الدرجات على النحو التالي: نعم : 2 متردد: 1 لا: 0 .

3-2-القياس السيكومتري:

أ- **الصدق**:تم التأكد من صدق الأداة عن طريق صدق المحكمين، وعن عن طريق صدق الترابط الداخلي بين البعد و درجة الاستبيان ككل حيث جاءت النتائج على النحو التالي:البعد الأول 0.60، البعد الثاني 0.56،البعد الثالث: 0.26،البعد الثالث 0.26.وبناء على الطريقتين تم تعديل الاستبيان وإخراجه في صورة أحسن.

ب- **الثبات**:تم التأكد من ثبات الأداة عن طريق التجزئة النصفية وتحصلنا على معامل ارتباط 0.98 و بعد تصحيحه بمعادلة سبيرمان –براون تحصلنا على معامل ارتباط 0.99.

4- الأساليب الإحصائية:

اعتمدنا على البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل وعرض نتائج الدراسة واعتمدنا على الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات: الخاصة بمواصفات العينة.

–النسبة المئوية-المتوسط الحسابي: لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

- معامل الارتباط : لقياس العلاقة لقياس الصدق والثبات .

- اختبار "ت":لقياس الفروق في متغير الجنس، ومتغير العضوية.

5- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

5-1- الإجابة على الفرضية الأولى: يوجد واقع غير مرضي في مخابر البحث العلمي حسب وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان؟.للإجابة على هذه الفرضية استخدمنا النسب المئوية و المتوسط كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول (02) نتائج بعد واقع مخابر البحث العلمي

الرقم	العبارة	نسبة نعم	نسبة أحيانا	نسبة لا	المتوسط
1	هل يوجد إستراتيجية واضحة للبحث العلمي على مستوى مخابر البحث	50	10	40	1.10
2	هل هناك غموض في تطبيق البرنامج الوطني للبحث	60	15	25	1.35
3	هل هناك غموض في القوانين والتشريعات المتعلقة بالبحث العلمي	50	20	30	1.20
4	هل هناك مشكل في مرونة تسيير مخابر البحث	65	05	30	1.35
5	هل هناك مشكل في التسيير المالي للمخبر	75	10	15	1.60
6	هل هناك إستراتيجية واضحة للمخبر	40	20	40	1.00
7	هل التسيير المالي الحالي للمخابر يساعد على حسن سيرها	10	20	70	0.40
8	هل الميزانية المخصصة للمخابر مشجعة على البحث	00	20	80	0.20
9	هل يعاني المختبر من مشكلات ادارية وتنفيذية	60	10	30	1.30
10	هل يعاني المختبر من مشكلات مالية	55	20	25	1.30
11	هل تغيب الحوافز المادية والمالية على مستوى المخابر	70	10	20	1.50
12	هل تتوافر شروط العمل و البحث على مستوى المخابر	40	15	45	0.95
13	هل المخابر شجعت ثقافة البحث عن الامتيازات وتقاسم المنافع والمصالح الشخصية	40	15	45	0.95

14	هل سياسة مخابر البحث قائمة على الكم وليس الكيف	45	25	30	1.15
15	هل مخابر البحث تعاني من مشكل الإجراءات الإدارية البيروقراطية	60	05	35	1.25
16	هل تتوفر المخبر على مقرات ومكاتب ووسائل وسكرتارية	20	15	65	0.55

تبين نتائج الدراسة كما هي في الجدول أن هناك وضعية مزرية وصورة سلبية لواقع مخابر البحث العلمي من وجهة نظر عينة من أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية .حيث عبر اغلب المستجوبين على انه :لا يوجد إستراتيجية واضحة للبحث العلمي(60.00 إجابة بنعم + أحيانا).وجود غموض في تطبيق البرنامج الوطني للبحث (75.00 نعم+ أحيانا).غموض في القوانين والتشريعات (70.00 نعم + أحيانا).وجود مشكل في التسيير الإداري والمالي (أكثر من 85.00 نعم+أحيانا).ميزانية المخبر غير كافية(100.00 نعم+ أحيانا).معاناة المخبر من مشكلات إدارية ومالية (70.00 نعم +أحيانا).عدم توافر شروط العمل والبحث (أكثر من 55.00 نعم +أحيانا).وجود ثقافة الامتيازات والمصالح والمنافع الشخصية (أكثر من 55.00 نعم +أحيانا).غلبة سياسة الكم على الكيف(70.00 نعم +أحيانا).فالنتائج إذا أظهرت أن هناك واقع غير مرضي و نظرة سوداوية لواقع مخابر البحث في الجزائر من قبل أساتذة الجامعة الممثلة في عينة البحث.

ونتيجة دراستنا تتوافق مع ما توصلت إليها نتائج دراسات، عطا الله احمد وآخرون (2010) التي توصلت ان البحث العلمي على

مستوى المخابر لا يخدم التطور والتنمية ، وان البحوث المنجزة لا تخدم أهداف البحث العلمي، وان ما ينجز يبقى للبحوث الأكاديمية وللترقية المهنية.ومشحوق ابتسام (2011) التي توصلت إلى أن انه لا يوجد تنسيق بين مخابر البحث والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وضعف العلاقة بباقي مؤسسات المجتمع، ونقص التواصل بين المخابر، وان مساهمات المخابر لا ترقى إلى حد المتوسط في تحسين ظروف عمل الباحثين وتوفير فرص الترقية وان نسبة معتبرة(أكثر من الثلث) ترى أن ميزانية التسيير والتجهيز غير كافيتين،و أن نشاطات المخابر ترتكز على إقامة الأيام الدراسية والملتقيات الوطنية والدولية، والنشر والتأليف.و دراسة كمال بطوش وسارة تيتيلة (2014) التي توصلت إلى أن فقط (25 في المائة) من مخابر البحث لها مواقع تعرف بنشاطاتها وأهدافها وبعض مخرجاتها وفضاء لاتصال الباحثين فيما بينهم، وان علاقة المخابر مع الشريك الاجتماعي والاقتصادي ضعيفة (12 %). ودراسة سليمة عشوري (2015) التي بينت ان اغلب المخابر نشاطاتها تتمثل في إصدار مجلة(35.30 %) والمنشورات العلمية(23.52%)وإقامة الأيام الدراسية خاصة والملتقيات الوطنية (65 %) والملتقيات الدولية والندوات الفكرية(41 %)، وان علاقة المخبر بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي ضعيفة(23.48 %) فقط.و وتتوافق نتائج دراسة أيضا مع نتائج استطلاع للرأي قامت به (نوّارة لحرش، 2015) مع مجموعة من الباحثين حيث كشف الاستطلاع أن كثير من المخابر وجدت لتقوم بوظائف لا علاقة لها بالبحث، وأنها تعيش حالة من التعاسة،وأنها تجمدت بين طبع المجلات والدوريات المحلية، وإقامة ملتقيات وندوات تنتهي بتوزيع شهادات مشاركة، وبين تربصات ومنح للتنقل في مهمات علمية محلية ودولية، وانها تتميز بسوء التخطيط والتسيير،وفقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول، وعدم توفر الحد الأدنى من شروط العمل.

5-2- الإجابة على الفرضية الثانية: توجد درجة ضعيفة في تحقيق مخابر البحث للأهداف المرجوة منها حسب وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان؟ للإجابة على هذه الفرضية استخدمنا النسب المئوية والمتوسط كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول (03) نتائج بعد دور مخابر البحث العلمي

الرقم	العبارة	نسبة نعم	نسبة أحيانا	نسبة لا	المتوسط
1	هل تعتقد أن لمخابر البحث دور في تطوير البحث العلمي	20	15	65	0.55
2	هل تعتقد أن الأهداف من إنشاء المخابر تحقق	25	25	50	0.75
3	هل الهدف من البحوث على مستوى المخابر هو حل مشكل مطروح	30	25	45	0.85
4	هل يستفاد من بحوث المخابر في التنمية المحلية والوطنية	15	40	45	0.70
5	هل مصير بحوث المخابر رفوف المكتبات	65	15	20	1.45
6	هل للمختبر دور في توجيه الباحث وتطوير مهاراته	50	15	35	1.15
7	هل للمخبر مجلة	60	25	15	1.45
8	هل يوجد تنسيق بين فرق البحث داخل المخبر الواحد	40	30	30	1.10
9	هل يوجد تعاون بين المخابر في مجال البحث العلمي	35	10	55	0.80
10	هل العنصر البشري مؤهل للعمل في المخابر	50	25	25	1.25
11	هل الهدف من البحوث على مستوى المخابر هو الترقية الإدارية والمهنية	45	30	25	1.20
12	هل دور المخابر يقتصر على طبع المجلات والمنشورات وإقامة الملتقيات وتوزيع الشهادات	50	20	30	1.20
13	هل تتوفر الوسائل المناسبة للبحث	15	20	65	0.50
14	هل أقام المخبر تظاهرات علمية	80	15	05	1.75
15	هل للمخبر علاقة شراكة مع مؤسسات المجتمع اجتماعية او اقتصادية	40	35	25	1.15
16	هل يستفاد الطلبة من أعمال وبحوث المخبر	40	35	25	1.15

من خلال ما يظهر من نتائج في الجدول يتضح أن هناك نظرة متشائمة لدور مخابر البحث من وجهة نظر عينة من أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية إذ أن هناك درجة ضعيفة لمخابر البحث في تحقيق الأهداف المنتظرة منها.حيث تبين النتائج أن:لمخابر البحث دور في تطوير البحث العلمي (20 %).الأهداف من إنشاء المخابر لم يتحقق إلا بنسبة (25%).وان البحوث التي تحل مشكل مطروح نسبته فقط (30 %).وان البحوث لا يستفاد منها في التنمية، وان مصيرها رفوف المكتبات بنسبة (65 %).وان الهدف من البحوث مقتصر على غايات الترقية (75 %).وان دور المخابر اقتصر على إصدار المجلات والمنشورات وإقامة التظاهرات (75.00).وان الطلبة لا يستفيدون من أعمال وبحوث المخابر (60.00 %).وان المخابر لا تتوفر على الوسائل المناسبة للبحث (أكثر من 80.00).والنتيجة أن هناك درجة ضعيفة في تحقيق مخابر البحث للأهداف المسطرة ، وان دور المخبر مقتصر على نشاطات معينة و أنها لا تساهم في التنمية.

وهذه النتيجة توافق ما توصلت إليه دراسات عطا الله وآخرون (2010) و ودراسة كمال بطوش وسارة تيتيلة(2014)، ودراسة سليمة عاشوري(2015)، **واستطلاع** (نوّارة لحرش، 2015).وفي الحقيقة ان تلك النشاطات المذكورة هي التي يلمسها الباحثين والأساتذة في الجامعات ويتفاعلون فيها ويساهمون فيها لغرض التوظيف الترقية التي تتوقف على النشر والمشاركة في التظاهرات العلمية المختلفة، والملاحظ أنها كثرت في السنوات الأخيرة حيث زاد

عدد المجلات، وكثرت الايام الدراسية والملتقيات المختلفة، ولكن هل الأهداف من إنشاء المخابر هو الاكتفاء والتركيز على تلك النشاطات الذكورة أنفا؟ وألم تصبح مثل تلك النشاطات وسيلة لتحقيق مصالح ذاتية ضيقة، ووسيلة للتنافس غير الشريف، حيث بعض المخابر مثل ما ذكر سابقا أضحت مشهورة بتوزيع شهادات التنظيم وشهادات العضوية في اللجان العلمية، وشهادات المشاركة وفي حقيقة الأمر هذه الشهادات المختلفة غير فعلية ولا تعكس نشاط فعلي قام به صاحب الشهادة. وأنا شخصيا اصطدمت بهذه الحقائق عندما كنت في منصب سمح لي بالإطلاع الدقيق على هذه الحقائق المرة.

5-3-3-الإجابة على الفرضية الثالثة: توجد عدة عواقب سلبية جراء ضعف مخابر البحث حسب وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان؟.للإجابة على هذه الفرضية استخدمنا النسب المئوية و المتوسط كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول (04) نتائج بعد عواقب ضعف مخابر البحث

الرقم	العبارة	نسبة نعم	نسبة أحيانا	نسبة لا	المتوسط
1	ضعف مستوى البحث العلمي	65	15	20	1.45
2	قلة البحوث العلمية	65	00	35	1.30
3	عدم الإسهام في التنمية	75	20	05	1.70
4	هجرة الأدمغة	75	15	10	1.65
5	العزوف عن إجراء البحوث	65	15	20	1.45
6	النفور من البحث العلمي	55	25	20	1.35
7	الاكتفاء بانجاز البحوث لغرض الترقية الإدارية والمهنية فقط	65	15	20	1.45
8	انعدام الثقة بين الباحثين بسبب الغموض في التسيير المالي وانعدام الشفافية	75	10	15	1.60

تظهر نتائج الجدول أن عينة البحث أبدت تخوفها من عواقب ضعف مخابر البحث حيث جاءت نتائج الفقرات الثمانية التي تضم قائمة العواقب من ضعف البحث العلمي كلها مرتفعة النسب حيث:حصلت عبارات: ضعف مستوى البحث العلمي- قلة البحوث العلمية، عدم الإسهام في التنمية، هجرة الأدمغة العزوف عن إجراء البحوث، النفور من البحث العلمي، انجاز البحوث لغرض الترقية الإدارية والمهنية، انعدام الثقة بين الباحثين بسبب الغموض في التسيير المالي وانعدام الشفافية، حصلت كلها عل نسب مئوية عالية مما يظهر العواقب الوخيمة لعد الاهتمام بمخابر البحث.والنتيجة أن هناك درجة مرتفعة لعواقب ضعف مخابر البحث من وجهة نظر عينة من أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية.

إذ أن هناك مخاوف من عواقب ضعف مخابر البحث.وتتمثل هذه المخاوف في العزوف عن البحث العلمي، هجرة الأدمغة التأثير السلبي على التنمية ضياع وهدر المال بدون جدوى وغير ذلك.وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسات عطا الله وآخرون (2010) واستطلاع (نوّارة لحرش، 2015) التي اظهر أن أغلب مخابر البحث العلمي عندنا أصبحت مثل الدكاكين الخالية من البضائع والمهجورة، تسير بهياكل جامدة ومتصلبة عفى عليها الزمن، ويسيطر عليها منطق بيروقراطي يعطي الأولوية في إدارة البحث العلمي إلى التقارير الإدارية بدلا من العلمية. أن ملخص هذه النتيجة إن ضعف مخابر البحث وبعدها عن تحقيق الأهداف المرجوة لأسباب مختلفة أدى إلى ثلاث نتائج خطيرة، أولا العزوف عن البحث العلمي، حيث يقتصر البحث على الترقية واهتمام الباحثين بالبحث مرتبط بالترقية العلمية والمهنية في

الغالب،ثانيا هجرة الباحثين حيث فئة معتبر من الأساتذة والطلبة الباحثين يغادرون التراب الوطني كل سنة للبحث عن ظروف أفضل ومكانة أحسن.ثالثا هدر المال العام فمخابر البحث مخصص لها أموال طائلة فأين العائد الاجتماعي والاقتصادي منها، ومشاريع البحث تمثل نوع من العبث فكثير منها لا يضيف شيء، وتعتمد على بعض الباحثين في انجازها والبقية تسجل أسماؤها للحصول على المنحة وفقط.

5-4- الإجابة على الفرضية الرابعة: هناك درجة موافقة عالية على اقتراحات تطوير مخابر البحث من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان؟.للإجابة على هذه الفرضية استخدمنا النسب المئوية المتوسط كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول (05) نتائج بعد تطوير مخابر البحث

الرقم	العبارة	نسبة نعم	نسبة أحيانا	نسبة لا	المتوسط
1	وضع إستراتيجية وطنية واضحة لمخابر البحث من قبل الوزارة الوصية	95	00	05	1.90
2	تحديد دور مخابر البحث في التنمية المحلية داخل الجامعة وخارجها	85	15	00	1.85
3	إعطاء فرص أمام الكفاءات البحثية في الجامعة لتطوير المخابر	90	10	00	1.90
4	وضع خطة تجعل مخابر البحث رائدة وقائدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع	90	10	00	1.90
5	وضع قانون خاص يتيح استقلالية التسيير المالي للمخابر	80	15	05	1.75
6	إعطاء الإمكانيات والوسائل اللازمة لمخابر البحث من مقرات ومكاتب ووسائل وحوافز	100	00	00	2.00

يتبين من نتائج العبارات في الجدول أعلاه موافقة بدرجات عالية من قبل أفراد عينة البحث على مقترحات تطوير مخابر البحث حيث حصلت جميع العبارات على نسبة عالية بإجابة نعم من قبل عينة البحث.و المتعلقة ب: وضع إستراتيجية وطنية واضحة لمخابر البحث من قبل الوزارة الوصية، تحديد دور مخابر البحث في التنمية المحلية داخل الجامعة وخارجها، إعطاء فرص أمام الكفاءات البحثية في الجامعة لتطوير المخابر، وضع قانون خاص يتيح استقلالية التسيير المالي للمخابر، وضع خطة تجعل مخابر البحث رائدة وقائدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.والنتيجة المستخلصة وجود موافقة بدرجات عالية من قبل الأساتذة على اقتراحات تطوير مخابر البحث.

و من أهم الاقتراحات إعادة النظر كلية في سياسة إنشاء المخابر وطريقة تسييرها خاصة المالي،و وضع إستراتيجية وطنية واضحة لمخابر البحث من قبل الوزارة الوصية، وتحديد دور مخابر البحث في التنمية المحلية داخل الجامعة وخارجها، إعطاء فرص أمام الكفاءات البحثية في الجامعة لتطوير المخابر، وضع قانون خاص يتيح استقلالية التسيير المالي للمخابر، وضع خطة تجعل مخابر البحث رائدة وقائدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.وهذا ما أوصت به **دراسة عطا الله احمد، و آخرون(2010)** بإعادة النظر في نظام التسيير المعتمد للمخابر.

إذا هناك اتفاق وإجماع من قبل الأساتذة على إعادة النظر كليا في سياسة وإستراتيجية مخابر البحث خاصة والبحث العلمي عامة واتضح ذلك من خلال موافقتها العالية على كل المقترحات التي قدمت إلىها في الدراسة،وبهذا هم يبحثون عن بديل للخروج من هذه الأزمة فيساهمون بمقترحات بناء على إحساسهم ومعايشتهم وإطلاعهم على مخابر البحث، فهم الأكثر إدراكا للواقع بحكم أنهم هم العناصر البشرية الفاعلة في المخابر من قريب أو بعيد. فلا يمكن أن نملي عليهم استراتيجيات وسياسات فوقية لم يوافقوا عليها إذا أردنا لمخابر البحث أن تنهض من جديد.

5-5- الإجابة على الفرضية الخامسة: لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الأساتذة في نظرتهم لواقع مخابر البحث وسبل تطويرها يعزى لمتغير الجنس ؟. للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار "ت" لتوضيح دلالة الفروق بين الجنسين كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول (06) اختبار "ت" لتوضيح دلالة الفروق بين الجنسين على أبعاد الاستبيان .

الأبعاد	ذكور : 10		إناث:10		درجة الحرية	قيمة "ت"	الدلالة المعنوية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
واقع مخابر البحث	16.18	4.57	15.88	4.59	18	0.142	غير دالة
دور مخابر البحث	16.36	7.54	20.11	6.97	18	1.143	غير دالة
عواقب ضعف مخابر البحث	13.09	3.88	10.55	5.07	18	1.266	غير دالة
تطوير مخابر البحث	11.27	1.00	11.33	0.86	18	0.142	غير دالة
المجموع	57.91	9.00	59.11	7.20	18	0.324	غير دالة

تبين نتائج اختبار "ت" لتوضيح دلالة الفروق بين الجنسين على أبعاد الاستبيان انه لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الذكور والإناث من عينة أفراد البحث على جميع الأبعاد والدرجة الكلية.

مما يعني آن جنس الأساتذة ليس له تأثير وان الجنسين لهم نفس النظرة لموضوع الدراسة.وهذا يعكس حقيقة أن الجنسين متفقين على وضعية مخابر البحث.لان الجنسين يعيشنا في بيئة واحدة هي الجامعة التي توجد فيها مخابر البحث وهم ولا شك على اطلاع بما يجري وما يحدث في المخابر، وعلى علم بأدوارها ونشاطاتها التي أضحت معلومة لدى الباحثين من الأساتذة والطلبة. وهذا ما وحد تصورهم لواقع مخابر البحث ولسبل تطويرها وتحسينها.

6-5- الإجابة على الفرضية السادسة: لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الأساتذة في نظرتهم لواقع مخابر البحث وسبل تطويرها يعزى لمتغير العضوية في المخبر؟..للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار "ت" لتوضيح دلالة الفروق بين فئتين من الأساتذة ، فئة تتمتع بالعضوية وفئة ثانية ليست لها العضوية كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول (07) اختبار "ت" لتوضيح دلالة الفروق بين (العضوية- اللاعضوية) في المخبر على أبعاد الاستبيان .

الأبعاد	عضو: 12		بدون عضوية:10		درجة الحرية	قيمة "ت"	الدلالة المعنوية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
واقع مخابر البحث	15.00	5.26	16.75	3.93	18	0.85	غير دالة
دور مخابر البحث	14.62	6.71	20.33	7.10	18	1.79	غير دالة
عواقب ضعف مخابر البحث	13.37	2.56	11.00	5.36	18	1.16	غير دالة
تطوير مخابر البحث	11.37	0.74	11.25	1.05	18	0.28	غير دالة
المجموع	54.87	7.33	60.83	7.88	18	1.70	غير دالة

تبين نتائج اختبار "ت" لتوضيح دلالة الفروق بين عدم العضوية والعضوية في المخبر على أبعاد الاستبيان انه لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الفئتين على جميع الأبعاد والدرجة الكلية.مما يعني أن متغير العضوية و اللاعضوية في المخبر ليست لها تأثير وان العينتين لهم نفس النظرة لموضوع الدراسة.

فالنظرة كانت متشابهة ومتطابقة بين الأساتذة الذين هم أعضاء في المخبر ومن هم ليسوا بأعضاء ، وهنا نكتشف أن وضعية المخابر أضحت معلومة ومكشوفة ومعروفة لدى الجميع وان الممارسات في الواقع أضحت جلية وظاهرة لكل قريب من مخابر البحث.كما أن هذه النتيجة مهمة لان أعضاء المخبر يشاركون في إعداد وانجاز وتفعيل وإثراء نشاطات المخبر ولو بشكل متفاوت والأعضاء في المخبر يستفيدون من المشاركة في نشاطات المخبر خاصة الأيام الدراسية والملتقيات المختلقة وكذا يستفيدون من النشر والتأليف الذي تتيح لهم المخابر، فعدد لا بأس به من التظاهرات العلمية ومن المجلات تشرف عليه المخابر.وبالتالي مختلف الأساتذة في الجامعات الأعضاء في المخابر وغير الأعضاء فيها لديهم مستوى من الاطلاع والمعلومات عن مخابر البحث مما يساهم في تشطيل تصورهم لها، وفي بحثنا تصور الفئتين كان واحد لواقع مخابر البحث و لمقترحات تحسينها.

مقترحات الدراسة:

- الأخذ بنتائج الدراسات الميدانية المنجزة وآراء الخبراء في تقييم مخابر البحث وإعادة النظر فيها.
- إعادة النظر في سياسة إنشاء المخابر وتوزيعها على المستوى الوطني.
- إعطاء الاستقلالية المالية مع وضع آليات رقابة شفافة واضحة ودقيقة.
- تكليف مخابر البحث بانجاز دراسات وأعمال ومهام تساهم في التنمية المحلية والوطنية.
- وضع نظام خاص يحدد حوافز ومكافئات للباحثين في المخابر وخارجها الذين يثبوت قدرات بحثية متميزة.
- ربط سياسة المخابر بسياسة التنمية المحلية والوطنية.

خاتمة:

لقد سعت دراستنا إلى التعرف على واقع مخابر البحث الجزائرية من خلال التعرف على واقعها الراهن وتقييم لأدوارها الحالية والكشف عن العواقب من فشل المخابر، والتطلع إلى اقتراحات لتطوير المخابر ، ولقد حاولنا التعرف على ذلك كله باستخدام استبيان وزع على عينة من أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية.ولقد أسفرت الدراسة على نتائج مهمة تفيد الوصاية والمسئولين والذين لهم علاقة بمخابر البحث والبحث العلمي بشكل عام.ونذكر بأهم النتائج المتوصل إليها وهي كالتالي:

1- إن واقع مخابر البحث العلمي غير مرضي وهذه توافقت مع نتائج دراسات واستطلاعات أخرى جرت في الجزائر مما يثبت الحقائق الراهنة التي تعيشها مخابر البحث، والتي هي تعبير عن واقع ملاحظ ومشاهد.

2- لم تستطيع مخابر البحث تحقيق الأهداف المنتظرة منها. واكتفت بإقامة التظاهرات العلمية و النشر وإنشاء المجلات وتوزيع الشهادات .

3- هناك عدة عواقب سلبية نتيجة ضعف مخابر البحث.أهمها العزوف عن البحث العلمي، هجرة الأدمغة التأثير السلبي على التنمية ضياع وهدر المال بدون جدوى وغير ذلك.

4- و توصلت دراستنا إلى موافقة كلية من قبل الأساتذة على اقتراحات تطوير مخابر البحث،ومن أهم الاقتراحات إعادة النظر كلية في سياسة إنشاء المخابر وطريقة تسييرها خاصة المالي،و وضع إستراتيجية وطنية واضحة لمخابر البحث من قبل الوزارة الوصية، وتحديد دور مخابر البحث في التنمية المحلية داخل الجامعة وخارجها، إعطاء فرص أمام الكفاءات البحثية في الجامعة لتطوير المخابر، وضع قانون خاص يتيح استقلالية التسيير المالي للمخابر.

5- وتوصلنا الى انه لا يوجد فرق بين الذكور والإناث من الأساتذة عينة الدراسة في نظرتهم لواقع مخابر البحث الجزائرية.وانه لا يوجد فرق بين من بدون عضوية ومن هو عضو في المخبر في النظرة لواقع مخابر البحث الجزائرية .فالنظرة كانت متشابهة ومتطابقة بين الأساتذة الذين على اختلاف جنسهم وعضويتهم في المخبر من عدمها، مما يثبت أن مخابر البحث أضحت صورتها جلية وظاهرة لكل كثير من الباحثين.

ولقد حققت الدراسة الأهداف التي انطلقنا منها وهي التعرف على الواقع الراهن لمخابر البحث و التعرف على دور و أداء مخابر البحث، وتقييم طبيعة النشاطات التي تقوم بها المخابر ودورها في التنمية،والتعرف على عواقب ضعف أداء مخابر البحث على الباحثين وعلى الجامعة وعلى البحث العلمي وعلى التنمية.ووضع مقترحات لتفعيل دور مخابر البحث في ترقية البحث العلمي وفي الإسهام في التنمية الوطنية.كلها توصلنا إليها من خلال النتائج التي أوردناها وعرضناها وناقشناها وهي نلخصها بالقول أن مخابر البحث واقعها غير مرضي وان أدائها وتحقيق أهدافها ضعيف ، ومساهمتها في التنمية ضعيفة، وان ضعفها افرز عدة عواقب وخيمة على الباحثين وعلى الجامعة وعلى المحيط الاجتماعي والاقتصادي، واستخلصنا أنها تعاني من عدة صعوبات ومشاكل منها خاصة المشاكل الإدارية والتسيير وغيرها كثير.

ونصل إلى القول في الأخير أن مخابر البحث في الجزائر يجب إعادة النظر فيها وإعادة النظر في سياسة البحث العلمي عامـــــة

وسياسة مخابر البحث خاصة، فلا بد في الأزمة الحالية التي تعيشها البلاد أن يوضع تقييم علمي و إداري ومالي للمخابر وللجـــدوى

منها.وخاصة أن الدراسات المختلفة بنما فيها دراستنا أثبتت الوضعية السيئة للمخابر وأنها بعيدة عن المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

قائمة المراجع

- بدر، احمد(1986).*أصول البحث العلمي ومناهجه* .ط8.الكويت: وكالة المطبوعات.
- بطوش، كمال وتيتيلة، سارة(2014).*مواقع مخابر البحث بالجامعات الجزائرية: حاجة ضرورية واستثمار تكنولوجي أم استباق للأحداث: دراسة ميدانية بجامعة قسنطينة نموذجا*.المجلة الالكترونية Cybrarians Journal.العدد 36. 1-19.
- تركي، رابح (1984). *مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس*. الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب.
- حفحوف، فتيحة(2008). *معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين*. ماجستير غير منشورة تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف: الجزائر.
- خضر،جميل أحمد(2013).*أنواع البحث العلمي: تسويق الشراكة لدعم البحث والابتكار*. المؤتمر الدولي الثاني: تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص.الأردن: عمان.الفترة من 13-16 ماي 2013 .
- زايدي، فتيحة وهويدي عبد الباسط(2016). *المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية (وضعية مخابر البحث العلمي والكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية)*، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية .العدد 27/ديسمبر 2016. 479-488.
- سياسة البحث العلمي في الجزائر حققت فشلا ذريعا بسبب أحادية التسيير(2015).يومية الرائد العدد 1312 ، بتاريخ 2015/02/24 .تاريخ الاسترجاع 2017/12/2.http://elraaed.com/ara/watan/

- شحاتة، حسن(2001).*البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق*.ط1 . القاهرة: مدينة نصر، مكتبة الدار العربية للكتاب.
- صالح فلاق شبرة(2016). غلق المخابر العلمية الفاشلة ووقف تمويلها بكل الجامعات. الشروق اون لاين بتاريخ 20 سبتمبر 2016.تاريخ الاسترجاع 24 جانفي 2018 من https://www.echoroukonline.com
- عشوري، سليمة(2015). *دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية على مخابر البحث بجامعة بسكرة*. ماستر غير منشورة. جامعة بسكرة: الجزائر.
- عطا الله، أحمد وبن قوة، علي وعمور، عمر و زيتوني، عبد القادر(2010).*واقع البحث العلمي في الجزائر(دراسة حالة مخابر التربية البدنية والرياضية)*، المجلة العلمية لعلوم وتقنيات الانشطة البدنية والرياضية ،المجلد 7(7).20-42.
- عفيفي، محمد حمودة(1983).*البحث العلمي–أصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث*.الطبعة2.الثانية.مصر:مكتبة عين شمس.
- قانون رقم 08-05 مؤرخ في 23 فبراير2008 يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 غشت سنة 1998 ، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 .
- قانون رقم 15-21 مؤرخ في 18ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- لحرش، نوارة (2015).استطلاع حول مخابر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. جريدة النصر،بتاريخ 02 فبراير 2015. تاريخ الاسترجاع 12 جانفي 2018 من . http://www.annasronline.com/index.php
- مرسوم التنفيذي رقم 03-279 مؤرخ في 23غشت سنة 2003 يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها.
- مرسوم تنفيذي رقم99-244 مؤرخ في 21رجب عام 1420الموافق 31 أكتوبر سنة 1999 ، يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وتسييره.5-8.
- مشحوق، ابتسام(2012).*العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر: دراسة حالة جامعة فرحات عباس سطيف*.رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر.
- معمرية، بشير(2007). *بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس*،الجزء الثاني.الجزائر: منشورات الحبر.
- موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.http://www.dgrsdt.dz/Ar/?fc=Dprep
- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. https://www.mesrs.dz/ar/universites.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر(2012). 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.